

## المرأة المصرية والمنظور الإنساني

المرأة إنسان، تلك البديهة تبدو في كثير من الأحيان قضية تحتاج لإثبات، فكثير من الشواهد والممارسات تنتهك إنسانيتها ليس في مصر فقط ولكن في معظم دول العالم، والسؤال لماذا يتم انتزاع بعض الحقوق لمصلحة الواجبات؟، ولماذا تحاصرها السلطة الأبوية وتضع الثقافة الذكورية في مرتبة أعلى من الثقافة النسوية، وتقيدها بمتطلبات مخصوصة من حيث الأدوار والمسئوليات.

صحيح أن الإجابة على هذا التساؤل ليست بالجديدة، وأن هناك العديد من الدراسات والتقارير التي قدمت الإجابات والتفسيرات، وصحيح أيضا أن هناك الكثير من المكتسبات تحققت للمرأة على المستوى العالمي والمحلي، لكن يظل لب المشكلة قائما، والمتمثل في غياب المنظور التكاملي للدور والمسئوليات مع الرجل، فالمنظور الصراعي أو التنافسي من جانب، أو الاستعلائي والاستشادي من جانب آخر مازال يحكم العلاقة ويشوهها. ولذا يظل المدخل الإنساني وتغيير الإدراكات وعلاقات القوى المجتمعية وثقافته، متطلبات حاکمة لتجاوز الكثير من التمايزات التي صنعتها المجتمعات لمصلحة الرجل، وضعته في مرتبة أعلى من المرأة، فأصبحنا نتحدث عن المرأة كموطنة من الدرجة الثانية، وكونها تمثل قطاع وشرائح من الفئات المهمشة، تحتاج تمكيننا وأن تستعيد حقوقها.

تناول قضايا المرأة من منظور نسوي أو جندي حقوقي، يمثل قصورا واضحا في معالجة الكثير من قضاياها وقضايا المجتمع، كما أن تناولها من منظور الضحية يعزز الخطاب الاستعلائي للرجل ويغذي فكرة المظلومية للمرأة، وهو ما يعنى الدوران في حلقة مفرغة من البحث عن صيغ لتأكيد بديهيات ترتبط بمقاصد الحياة وإنسانيتنا ورسالة الإنسان في تعمير الأرض وفي التعايش والشراكة، بعيدا عن هوى النفس والمصالح. وهنا يمكن التأكيد على عدد من المعانى والدلالات الخاصة بقضايا المرأة والإدراك المجتمعي المصري، نذكر منها:

١- التنظيم الاجتماعي: تشكل الثقافة السائدة، وتعكسه التفاعلات الاجتماعية والسلوكية، وترتبط بالعوامل المحفزة والدافعة، ولذا تظهر الجوانب الاجتماعية وما تتطلبه من بناء نسيج متكامل من الأفكار والنظم والسلوكيات، مرتبط بالقدرة على إقامة بنية ثقافية عاكسة لدرجة تطور المجتمع وحضارته، وأطره المرجعية التي يتوافق عليها المجتمع.

٢- بيت الداء: جوهر المشكلة يرتبط بمكونات التنشئة الاجتماعية ودورها الأساسي في بناء ملامح الشخصية وتوجهاتها الإدراكية والسلوكية، لاسيما ما يرتبط بغلبة الثقافة التقليدية، ومظاهرها الخاصة بانخفاض قيمة تعليم الإناث، وتكريس الدور التقليدي للمرأة في رعاية الأطفال، والزواج المبكر، وختان الإناث والعنف ضد النساء، وضعف إدراك المرأة لدورها.

إن كان من الملاحظ أن الخلاف على قضايا مثل المرجعية والهوية وتنامي الثقافات الفرعية (من شأنه أن يوسع الفجوة الإدراكية والأخلاقية)، قد ساهم إلى حد كبير في رسم ملامح نموذجين متناقضين، أحدهما هو النموذج الغربي الحدائى والآخر اصولى تقليدى، فالقضية أعقد من النظرة للمرأة أو حصرها في العلاقة بين الرجل والمرأة ولكنها هي بالأساس إشكالية ترتبط بهوية المجتمع وصياغة عقله الجمعى والأطر القيمية والأخلاقية الحاكمة.

٣- المجتمع والبرقع: عندما رفعت هدى شعراوى البرقع، كان تعبيراً عن بداية مرحلة لا تقتصر على انتزاع حقوقها كإنسانة، ولكن كان تعبيراً عن مرحلة من النضج والتطور المجتمعى والإدراكى لمكانة المرأة ودورها في بناء الإنسان المصرى المتعلم المثقف القادر على تحرير وطنه من الاحتلال، وبناء دولته الحديثة واستعادة مكانتها الحضارية، هذا التساؤل لا يزال قائماً خاصة في شقه المرتبط بتطور المجتمع ونضجه. فلم يكن الهدف من رفع البرقع، الحاجة لتغيير في الملابس، أو حتى في النظرة للمرأة، هذا الاختزال الشكلى لقضايا المساواة والبناء والتكوين النفسى والمعرفى للإنسان المصرى (رجلاً وامراًة) أفرز واقعه الذى نعيشه (بالطبع هناك أسباب وعوامل عديدة أخرى) وتجلياته العميقة التي يمكن أن نلمسها بوضوح في تنامى العديد من الظواهر الاجتماعية ذات الأبعاد المتشابكة سياسياً واقتصادياً، فالملبس على سبيل المثال لم يعد تعبيراً عن المكانة والهوية الاجتماعية والإطار الجغرافى، كما يتجلى في الجلباب في الريف أو الصعيد أو الملابس الحديثة في الحضر والمدينة، ولكنه أخذ أبعاداً سياسية وأيديولوجية وعقائدية تركت بصمتها القوية على هوية المجتمع وثقافته، لندخل مساحات أخرى في الجدل المجتمعى، حول البكىنى مقابل البوركينى، ورغم أن تلك المقابلة جاءت على مرجعية طبقية، إلا أنها امتدت لقضايا الحرية والاحتشام والخصوصية، الأمر الذى يعكس بوضوح حالة الاستقطاب المجتمعى التي يترجمها العديد من المظاهر الاجتماعية بين خطابين أحدهما أصولى متشدد والآخر خطاب حدائى متحرر، وفي القلب منه يعيش القطاع الأكبر من المجتمع منفصلاً عن هذين الخطابين وأنصارهما.

وهو ما يطرح بدوره أن رفع البرقع، ظل شكلياً ولم يصل إلى مضمونه وجوهر رسالته الأعمق وهى بناء المجتمع الحديث الذى يؤمن بأن المرأة هى إنسان قبل أن تكون امرأة وأن رفع البرقع أو انتزاعه المادى لم يتجاوز الحالة الافتراضية، فإزال البرقع الذى يحجب الإدراك المجتمعى موجوداً.

فالملبس وتعدد أشكاله يجب أن يظلا معبرين عن ثراء التعدد الثقافي والاجتماعي لمكونات المجتمع، وألا يكونا ترجمة لعدم الانضباط الاجتماعي والسيولة المجتمعية التي تخلف الكثير من التفاعلات الاجتماعية المتناقضة وذات السمة الصدمية والصراعية.

٤- الاندماج والتماusk المجتمعي: تبدو القدرة على تواجد تيار مجتمعي فاعل ورئيسي، يمتلك مقومات تحديد ماهية المجتمع وهويته وخصوصيته وبلورتها في صياغة داعمة للتجانس المجتمعي وتحد من الاستقطاب ويتوافر لها مقومات الضبط الاجتماعي أمراً على المحك، وهو ما يتطلب بدوره إجراء دراسة مسح اجتماعي للوقوف على حجم واتجاه التغيير في المجتمع المصري، لاسيما وأن آخر مسح اجتماعي أقامة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية كان في منتصف الثمانينات، وبالتالي هناك الكثير من الضبابية والتباينات والانقسامات التي تترجمها الاختلالات الاجتماعية والتفاعلات المجتمعية بدون أن نعرف عمقها وحدود تجزئتها الحالي.

٥- الإرادة السياسية: ظلت تؤدي الدور الرئيسي في إحداث النقولات النوعية في الملف الحقوقي للمرأة، ولكن في المقابل ظلت الإدراكات والسلوكيات محكومة بالموروث الاجتماعي والثقافي ومقيدة إلى حد كبير في تطور المنظور الإنساني للمرأة ولماهية المجتمع، صحيح أن الحراك السياسي والشعبي في ٢٠١١ و٢٠١٣ كشف بوضوح عن موقع المرأة ودورها الرئيسي في هذا الحراك ولكنه كشف أيضا عن مدى المقاومة المجتمعية والحاجة لصياغة أعمق من مجرد الدفع نحو بعض الحقوق الأساسية. لأن جوهر الخلل الذي يجد من جنى ثمار الجهود والسياسات والاستراتيجيات التي وضعت، وتوافرت لها الإرادة السياسية والتمويل، اصطدمت جميعا بالعامل الثقافي والقيمي المجتمعي، الذي توفر له العديد من أشكال المقاومة والقوة القادرة على إبطاء موجات الإصلاح ومواجهة الأفكار والحد من ثمار التطوير.

٦- التنمية المستدامة: أظهرت ثمار وحدود عدالة توزيعها على مستوى الجمهورية خلال الفترات الزمنية الماضية العديد من الانحيازات الاجتماعية والتفاوتات التنموية جغرافيا، فضلا عن تعدد الأنساق التعليمية وما صاحبها من تعدد في الثقافات والمعتقدات باتجاه استقطابي، لتفرز جميعها المزيد من التصنيفات والتقسيمات حتى في داخل الطبقة الوسطى، لتعاني بدورها من حالة تفكك وسيولة واضحة انعكست على توجهاتها الثقافية والاجتماعية والاستهلاكية، ليفقد التيار الثقافي الرئيسي كثيرا من زخمه وقدرته على تفعيل أطره الحاكمة للتماusk الاجتماعي.

٧- المرأة والتمايزات الاجتماعية: مع كل التقدم والتعليم والتحديث الذي شهده المجتمع المصري، لا تزال هناك الكثير من الاختلالات والتمايزات الاجتماعية المرتبطة بالاستعلاء الفكري والسلوكي حاكمة للعديد من التفاعلات الاجتماعية وللصورة الإدراكية والنمطية البينية. وبالتالي هذه التمايزات لا ترتبط فقط بالمرأة ولكن هناك النظرة إلى بعض المهن وللصعيد واستخدام الألقاب، وإذا ما أضفنا ما تعكسه قضايا المرأة من مرآة مجتمعية لقضايا، مثل: المساواة، والعنف بكل أشكاله، والكرامة، والاستغلال المجتمعي، والنزعة الذكورية، والموروث الثقافي، وإعادة تدوير قهر المرأة، سوف يتضح لنا جانب كبير من ملامح الصورة المجتمعية وفي القلب منها وضع المرأة.

مقابل هذه الصورة السلبية تبدو هناك الكثير من جوانب الصورة الإيجابية المتحققة والواجب البناء عليها واستدامتها في إطار التمكين والتميز الإيجابي للمرأة، والتي ساهمت المرأة وحركتها المجتمعية في تحقيقها عبر حراكها الجماهيري في كل المناسبات، حيث وضعت حقوقها وأهدافها ضمن الإطار الأوسع والأعمق لأهداف التغيير والإصلاح والمحافظة على هوية المجتمع والدولة، فضلا عن مواجهة السلبيات والاختلالات المقيدة لحركة المجتمع وتطويره على مستوى التعليم، والمعرفة.

وهكذا، تبقى مسؤولية المرأة حاضرة في إحداث التغيير رغم جميع العوامل والقيود المجتمعية، لاسيما تلك المرتبطة بدورها في تربيتهن المزدوجة لأولادها وتفضيلها للذكور، واستسلامها للنظرة المجتمعية التراتبية التي تفرضها الثقافة الأبوية، فلا الاستسلام لتلك الرؤية، أو الصراع والاستسداد، يمكن أن يغير الواقع بل العكس الخبرة الماضية تؤكد خطأ الخيارين، ولكن النظرة التكاملية للأدوار والمسئوليات وإعلاء المنظومة الإنسانية والقيم الحاكمة للعلاقات داخل المجتمع ككل وفي القلب منها العلاقة بين الرجل والمرأة، تعد المدخل الأهم والأبرز لإعادة صياغة شكل وهوية المجتمع ككل. وهو ما يتطلب مواجهة التأثيرات السلبية والتداعيات التي صاحبت عملية تفكيك المجتمع التقليدي بكل مؤسساته وإضعافها بدون أن يقابل ذلك تحديث المجتمع ككل، وبناء مؤسساته الحديثة القادرة على مواجهة المتطلبات الجديدة.

فمنظومة البناء وتكاملها يجب أن تبدأ بالتوافق على أساس بناء الإنسان المصري الذي يمتلك مقدمات التعامل مع عصره ويحافظ على خصوصيته وهويته، ولذا تبقى مسؤولية البناء مسؤولية الجميع مجتمعا ودولة.

### د. أيمن السيد عبد الوهاب